



" فواعِل " "

جمع " فاعِل " وصفاً لمذكّر عاقل

أ.م.د. مجيد خيرالله راهي الزاملّي

المقدّمة

قد يتفق لك مفرد من الأسماء أو الصفات لا تدري ما جمعهُ لمجيئه على زنة تتباينُ جموعُها ، أو يعرض لك جمع لا تدري ما مفردُهُ ، إذ يصحّ أن يكون جمعاً لآحاد مختلفة ، وسواء صحّ ما جرى عليه بعض العلماء في إيراد صيغ الجموع ، وذكر الآحاد التي ينقاسُ جمعها على كلّ صيغة ، أو صحّ ما نهجه المتقدمون وابن الحاجب في شافيته ، والرضي في شرحها ، من ذكر الآحاد ، ثم ما يصدق في كلّ منها من صيغ الجموع ، فإنّ ثمة من العناية في تحقيق مفرد كلّ جمع ، وجمع كلّ مفرد ، ما يحمل ذلك على البحث والتدبّر .

ومن ثمّ كان لا بُدّ من الأخذ بالقياس ، والتّعويل عليه ما أمكن فيما نصّ العلماء على قياسه من الجموع ، وفيما يمكن الاهتداء إلى قياسه بالاستقراء والنقّصي ، مهما اشتدّ إدراكهُ ، وتعرّس مطلبُهُ ، وهذا أمر يتساهم ذوو النظر الأخذ به ، والرجوع إليه كلّما تسنى ذلك ، على ألاّ ترسو قدم القياس في اعتماد شاذّ أو نادر ، أو تجاوز أصل من أصول العربية ، أو طريقة من طرائقها . ومن تلك الصيغ والأوزان في الجمع صيغة " فواعِل " لجمع " فاعِل " وصفاً للمذكّر العاقل ، فقد تعرّض العلماء القدماء





والمحدثون لتلك الصيغة بالشرح والنقد والتفصيل ، فمنهم من قال بشذوذها ، ومنهم من أجازها استناداً إلى كثرة الأمثلة المتوفرة .

فكانت هذه الصفحات ميداناً لدراسة ما كان مجموعاً على تلك الصيغة شرحاً ، وتفصيلاً ، ومناقشة ، ونقداً ، وتقويماً ، وترجيحاً .

" فواعل " جمع " فاعل " وصفاً لمذكر عاقل

ذكر العلماء ^(١) أنّ وزن " فواعل " يطرد في وزن " فاعلة " اسماً وصفة ، نحو : ناصية ونواصي ، وخاطئة وخواطئ ، وضارية وضوارب ، ووزن " فوعل أو فوعلة " ، نحو : جوهر وجواهر ، وكوثر وكواثر ، وصومعة وصوامع ، ووزن " فاعل " بفتح العين ، نحو : خاتم وخواتم ، وفي وزن " فاعلاء " اسماً ، نحو : قاصعاء ، وناقعاء ، وراهطاء ، فيقال فيها : قواصع ونواقع ورواهط ، وهي الأسماء الثلاثة لجرح اليربوع ، ووزن " فاعل " اسماً ، نحو : كاهل وكواهل ، وفي " فاعل " وصفاً خاصاً بالموثث العاقل ، لا تدخله تاء التأنيث غالباً ، نحو : طالق وطوالق ، وحائض وحوائض ، ويطرد كذلك في وزن " فاعل " وصفاً لمذكر غير عاقل ، نحو : شاهق وشواهق ، يقول ابن عقيل : (ومنها فواعل ، لغير فاعل ، الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة ، فيدخل في قوله : لغير كذا ، ما كان من الأسماء ثانيه الألف المذكورة ، وهو على " فاعل " كحاجب العين ، وحائط وحاجز ، أو فاعل كطابع ، أو فاعلاء كقاصعاء ، فنقول : حواجب ، وحوائط ، وطوابق ، وقواصع ... وتدخل أيضاً صفة الموثث العاقل ، نحو : طالق وطوالق ، وحائض وحوائض ، وضارية وضوارب ، وصفة المذكر الذي لا يعقل ، نحو : نجم طالع ، ونجوم طوالع ، وجبل شامخ ، وجبال شوامخ) ^(٢) ، وذكر ناظر الجيش أنّ مجموع الأمثلة التي





يَطْرَدُ فِيهَا وَزْنَ "فَوَاعِلٍ" ثَمَانِيَةَ هِيَ: (فَوَعَلٌ كَجَوْهَرٍ وَكَوْثَرٍ ، وَفَاعِلٌ كَطَائِعٍ وَقَالِبٌ ، وَفَاعِلَاءٌ كَقَاصِعَاءٍ وَرَاهِطَاءٍ ، وَفَاعِلٌ صِفَةٌ لِمُؤَنَّثٍ كَحَائِضٍ وَطَائِقٍ ، وَفَاعِلٌ صِفَةٌ لِمُذَكَّرٍ مَا لَا يَعْقِلُ كَنَجْمٍ طَالِعٍ وَجَبَلٍ شَامِخٍ ، وَفَاعِلٌ اسْمًا عَلَمًا كَانَ كَحَاتِمٍ أَوْ اسْمَ جِنْسٍ كَحَاتِمٍ ، وَفَاعِلَةٌ اسْمًا كَانَ كَفَاطِمَةَ وَنَاصِيَةَ أَوْ صِفَةً كضَارِبَةٍ وَكَاذِبَةٍ ، وَفَوَعَلَةٌ كَصَوْمَعَةٍ وَرَوْبَعَةٍ) (٣) . وَلَكِنْ هَلْ يَدْخُلُ فِي مَا جُمِعَ مِنْ " فَاعِلٍ " عَلَى " فَوَاعِلٍ " ، وَصِفِ الْمَذَكَّرَ الْعَاقِلَ؟

ذَهَبَ عِلْمَاءُ التَّصْرِيفِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ جَمْعُ " فَاعِلٍ " عَلَى " فَوَاعِلٍ " إِذَا كَانَ وَصْفًا لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ ، وَإِنَّمَا بَابُهُ التَّصْحِيحُ ، أَيِ إِنَّ قِيَاسَهُ أَنْ يَجْمَعَ جَمْعًا سَالِمًا لِلْمُذَكَّرِ ، لِيَفْرُقَ فِي صِيغَةِ الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَجْمَعُ عَلَى " فَوَاعِلٍ " كَوَصْفِ الْمُؤَنَّثِ الْعَاقِلِ ، أَوْ وَصْفِ غَيْرِ الْعَاقِلِ ، أَوْ الْاسْمِ الصَّرِيحِ مُؤَنَّثًا وَمُذَكَّرًا مِمَّا زَنَتْهُ "فَاعِلٍ" أَوْ " فَاعِلٍ " بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِهَا .

عَلَى أَنَّ وَصْفَ " فَاعِلٍ " لِلرِّجَالِ إِذَا لَمْ يَكْسُرْ عَلَى " فَوَاعِلٍ " ، فَإِنَّهُ يَكْسُرُ عَلَى "فُعَلٍ" وَ " فُعَالٍ " كَثِيرًا ، نَحْوَ " شَاهِدٍ وَشُهَدَاءٍ ، وَشَاهِدٍ وَشُهَدَاءٍ ، وَقَدْ يُكْسَرُ عَلَى "فُعَالانٍ" كِرَاكِبٍ وَرُكْبَانٍ ، وَفَارِسٍ وَفُرْسَانٍ ، وَلَيْسَ جَمْعُ التَّصْحِيحِ الْبَابِ فِي جَمْعِ "فَاعِلٍ" إِذَا كَانَ وَصْفًا لِلرِّجَالِ ، وَإِنَّمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي جَمْعِ الصِّفَاتِ عَامَّةً ، لِأَنَّ (الْأَصْلُ فِي الصِّفَاتِ أَلَّا تَكْسُرَ لِمِشَابَهَتِهَا الْأَفْعَالَ ، وَعَمَلُهَا عَمَلُهَا ، فَيَلْحَقُ لِلْجَمْعِ بِأَوَاخِرِهَا مَا يَلْحَقُ بِأَوَاخِرِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ الْوَاوُ وَالنُّونُ ، فَيَتَّبِعُهُ الْأَلْفُ وَالنَّوَاءُ ، لِأَنَّهُ فَرَعُهُ) (٤) .

وَإِذَا كَانَ جَمْعُ التَّصْحِيحِ قَدْ خُصَّ بِالصِّفَاتِ فِي الْأَصْلِ ، فَقَدْ جَعَلَ التَّكْسِيرَ لِلْأَسْمَاءِ ، وَلَا يَمْنَعُ الصِّفَةَ ، إِذَا بَابُهَا التَّصْحِيحُ أَنْ تُكْسَرَ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْأَسْمَاءِ ، لَكِنَّهُمْ اسْتَثْنَوْا مِنَ الصِّفَاتِ مَا كَانَ عَلَى " فُعَالٍ وَفُعَالٍ ، فَمَنْعُوهَا مِنَ التَّكْسِيرِ الْبِتَّةِ ، قَالَ سَيَبَوِيهِ : (وَأَمَّا مَا كَانَ فَعَالًا فَإِنَّهُ لَا يُكْسَرُ ، لِأَنَّهُ تَدَخَّلَهُ الْوَاوُ وَالنُّونُ ، فَيُسْتَعْنَى بِهِمَا ، وَيَجْمَعُ مُؤَنَّثَةً بِالنَّوَاءِ ، لِأَنَّ الْهَاءَ تَدَخَّلَتْ ، وَلَمْ يُفْعَلْ بِهِ مَا فُعِلَ بِفَعِيلَةٍ ، وَلَا بِالْمُذَكَّرِ مَا فُعِلَ بِفَعِيلٍ ، وَكَذَلِكَ فُعَالٌ ، فَأَمَّا الْفُعَالُ فَنَحْوُ شَرَّابٍ وَقَتَالٍ ، وَأَمَّا الْفُعَالُ فَنَحْوُ : الْحُسَّانِ



والكُرام ، يقولونَ : شرَّابونَ وقتَّالونَ وحُسنَّونَ وكُرامونَ ، كرهوا أن يجعلوه كالأسماء حيث وجدوا مندوحة^(٥) .

وفي جمع " فاعِل " على " فُعَل ، وفُعَّال " إذا كان صفة لمذكَّر عاقل ، قال ابن يعيش : (البابُ في " فاعِل " إذا كان وصفاً نحو : كاتب ، وضارب ، أن يُجمعَ بالواو والتون ، وقد يُكسَّر بحكم الاسمِية ، فإذا كُسِّرَ المذكرُ منه كانَ على " فُعَل " ، قالوا : شاهد وشهَّد ، وعلى " فُعَّال " ، قالوا : شهَّاد ، وجُهَّال ، ورُكَّاب ، وذلك كثير)^(٦) .

وفي جمع " فاعِل " على " فُعَّالان " قال الرِّضي الأسترابادي : (إذا انتقلَ فاعِل من الصِّفة إلى الاسم كراكِب الذي هو مختصٌّ بـ "راكِب البعير" ... وفارس المختصُّ براكِبِ الفرس ، وراعٍ المختصُّ برعي نوع مخصوص ، ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم ، فإنَّه يُجمع في الغالب على " فُعَّالان ")^(٧) .

وفي منع جمع " فاعِل " على " فواعِل " إذا كان وصفاً لمذكَّر عاقل ، قال سيويوه : (ولا يكونُ فيه فواعِلُ كما كانَ في تابِل ، وخاتِم ، وحاجِر ، لأنَّ أصلَهُ صفةٌ ، وله مؤنَّث ، فيفصلونَ بينهما ، إلَّا في فوارِس ، فإنَّهم قالوا : فوارِسُ كما قالوا : حواجِرُ ، لأنَّ هذا اللفظ لا يقعُ في كلامهم إلَّا . وقال ابن مالك : (وإنَّما الشاذُّ جمعُ فاعِلٍ ، صفة لمذكَّر عاقل على فواعِل ، كفارس وفوارِس)^(٨) .

وذكر المبرِّد أنَّ الأصلَ في " فاعِل " أن يُجمع على " فواعِل " ، وإنَّما منع منه خوف اللبس ، فإذا اضطرَّوا راجعوا الأصلَ كما يراجعونه في سائر الضرورات ، وكذلك حيث أمنوا اللبس^(٩) . وذهب الأصمعيُّ إلى جواز جمع " فاعِل " إذا كان صفة لمذكَّر عاقل على " فواعِل " حملاً لصفة المذكر على الاسم ، أو حملاً لصفة المذكر على صفة المؤنَّث^(١٠) .



ومن العلماء من اشترط في تكسير " فاعل " على " فواعل " من صفات الرجال أمن اللبس ، فقد أبى سيبويه أن يُجمع " الوالد والصاحب " تكسيراً على " فواعل " ، ولو استُعْمِلَا استعمال الأسماء ، وإنما أجاز أن تقول : صَوَاحِبٌ وَأَوْلَادٌ جمعاً لصاحب ووالد ، من صفات الرجال ، إذا سميتَ بهما رجلين ، فكانا اسمين فعلاً ، قال سيبويه : (وأما والدٌ وصاحبٌ ، فإنهما لا يُجمعانِ ونحوهما ، كما يُجمعُ قادمُ الناقة ، لأنَّ هذا وإنْ تُكَلِّمَ به كما يُنكَلِّمُ بالأسماء ، فإنَّ أصلَهُ الصِّفَةُ ، وله مؤنثٌ يُجمَعُ بفواعلِ ، فأرادوا أن يفرقوا بين المؤنث والمذكر ، وصار بمنزلة المذكر الذي يستعملُ وصفاً ، نحو : ضاربٍ وقاتِلٍ ، وإذا جاءت صفة قد كُسرَتْ كتكسيرهم إيَّاهَا لو كانت اسماً ، ثم سميتَ بها رجلاً كسرتُهُ على ذلك التفسير ، لأنَّه كُسرَ تكسير الأسماء ، فلا تجاوزتُهُ) (١١) ، قال أبو سعيد السيرافي في شرحه : (ذكر سيبويه والداً وصاحباً قبل التسمية بهما ، فأرى أنَّ صاحباً إذا جمعناه لم نقلْ فيه : صَوَاحِبٌ ، وكذلك والدٌ ، لا نقولُ فيه : أولادٌ ، لأنَّ هذين صفتانِ من حيث يُقالُ : والدٌ ووالدةٌ ، وصاحبٌ وصاحبةٌ ، وإذا كانت الصِّفَةُ على " فاعلٍ " للمذكر لم يُجمع على " فواعلٍ " ، وإنما يُقالُ فيه : فاعِلُونَ ، وهذان الاسمانِ قد كثرا ، فجزياً مجرى الأسماء ، فلم يجب لهما بذلك أن يقال : صَوَاحِبٌ وَأَوْلَادٌ ، إذ كانَ يُقالُ في مؤنثهم : صاحبةٌ ووالدةٌ ، ولو سمينا رجلاً بـ " صاحبٍ " لقلنا في الكثيرِ صَوَاحِبٍ ، وأما والدٌ فقال الجرمي : إذا سمينا به لم نقلْ إلا " والدون " ، فإنَّ سمينا به مؤنثاً لم نقلْ إلا " والدات " ، وإنَّ سمينا بـ " والدة " قلنا : والدات ، لأنَّ العرب تنكبت في جمع ذلك التفسير في التسمية) (١٢) .

وفحوى كلام سيبويه أنك لا تقولُ : صَوَاحِبٌ وَأَوْلَادٌ ، ولو استُعْمِلَا استعمال الأسماء ، إذ بقي لهما من الصِّفَةِ قبولهما التأنيث ، فأنت إذا كسرتَهما كذلك التباساً بما يُجمع منهما مؤنثين ، أما إذا سميتَ بهما فإنَّ لك ذلك لانتفاء اللبس ، وقد ذهب الجرمي إلى أبعد من ذلك ، فقد أبى تكسير والدٍ على أولادٍ ، ولو سميتَ به ، فأنت تقول : والدون في جمع والدٍ ، ولو جعلتَهُ اسماً للرجل ، فكأنَّ ضابط سيبويه فيما يصحّ



أن يجمع على " فواعِل " إذا كان وصفاً لمذكّر عاقل أن يضارع الاسم ، وألاً يقع اللبس بينه وبين مؤنثه ، كما هو الحال في " فارس وفوارِس " لاختصاصه بالرجال ، أمّا إذا جعلنا الوصف اسماً للرجل فلا خلاف في تكسيه تكسير الأسماء ، قال سيبويه : (وإن سَمَّيت رجلاً بمسلمٍ ، فأردت أن تكسّر ولا تجمع بالواو والنون ، قلت : مسألِمٌ ، لأنّه اسمٌ مثل مُطْرِفٍ ، وإن سَمَّيت بخالدٍ ، فأردت أن تكسّر للجميع قلت : خَوَالِدٌ ، لأنّه صارَ اسماً بمنزلةِ القادمِ والآخر ، وإنما تقولُ : القوادمُ والأواخرُ ، والأناسيُّ وغيرُهُم في ذا سواءً ... وقد قالوا : فوارِسُ في الصّفة ، فهذا أجدرُ أن يكون ، والدليلُ على ذلك أنّك لو أردت أن تجمعَ قوماً على خالدٍ وحاتمٍ كما قلت : المناذرةُ والمهالبيّةُ قلتُ : الحواتِمُ والخوالِدُ) (١٣) .

ومن المحدثين من رفض هذا الجمع ، لأنّه غير مقبوس في " فاعِل " إذا كانَ وصفاً لمذكّر عاقل ، قال الدكتور مصطفى جواد: (قل : هؤلاء الضبّاط البُسلاء والباسلونَ ، ولا تُقل : هؤلاء الضبّاط البواسِل) (١٤) ، وأردف: (أمّا البواسِلُ فهو جمع لغير العقلاء ، وللمؤنث ، تقولُ : أسدٌ باسِل ، وأسودٌ بواسِل ، وفتاةٌ باسِلةٌ ، وفتياتٌ بواسِل ، أي باسِلات) (١٥) .

وأنكر الأستاذ صلاح الدين الزعبلوي أنّ يكون هذا الجمع مقبوساً ما دام ثمة سبب لشذوذه ، إذ قال : (لا مساعُ البتّة لإباحة جمع " فاعِل " على " فواعِل " إذا كانَ وصفاً لمذكّر عاقل ، ولا عبرة بما جُمع منه على هذا النحو ، ولو تجاوزَ ثلاثينَ لفظاً ، ذلك أنّ لا مندوحة عن ملاحظة حال الصفة وتعرّفها ، والتّعويل على دلالتها وما تعنيه ، فإذا وجدت الصفة من فاعِل على الأصل دالّة على الحدوث ، معتمدة على موصوفٍ مقدّر أو مذكور ، كان لا مناصَ من جمعها جمع تصحيح من فاعِل ، فإذا قلت : هؤلاء ذابِعو الصّيّت أو مانعوا الرّكاة ، لم يصحّ بحال أن تقول فيه : هؤلاء ذوائع الصّيّت أو موانع الرّكاة) (١٦) .

وحمل الزعبلوي ما ورد من هذه الأمثلة على مضارعة الاسم ، لأنك إذا تدبّرت ما جمعه من " فاعِل " على " فواعِل " تكسيراً ، ونسبوه إلى الشذوذ (استطعت أن تردّ كثيراً منه إلى مضارعة الاسم ، فإذا تأملت



" الفارس " لم ترَ أنه على شيء من الحدوث ، ووجدتَ أنك لست بحاجة إلى ذكر موصوفه أو تقديره ، لشهرة استعماله منقطعاً عنه ، واختصاصه ، فأنت تقول : مرزُتُ بفارس ، كما تقول : مرزُتُ برجل ، ولا تخشى فيه اللبس ، فتكسره في الجمع كما تكسر الأسماء^(١٧) .

على أنَّ العربَ قد جمعت على " فواعل " من وصف المذكر العاقل ألفاظاً حُمِلت على الشذوذ ، نحو : فارس وفوَارِس ، وحارس وحوَارِس ، وصاحب وصوَابِح ، وخاشع وخَوَاشِع ، وغائب وغوَابِب ، ورافد وروَادِف ، وشاهد وشوَاهِد ، وهالك وهوَالِك .

وجمع " فاعل " على " فواعل " في صفة المذكر العاقل موضع تعاورته الأقسام بالاستدراك ، فقد قال ابن خالويه : (ليس في كلام العرب فاعلٌ صفةٌ جُمِعَتْ على فَوَاعِلِ إِلَّا أربعة أحرف : فارس وفوَارِس ، وهالك وهوَالِك ، وخاشع وخوَاشِع ، وناكس ونوَاكِس ، لأنَّ فَوَاعِلِ إِنَّمَا هي جمع فاعلة لا فاعل ، مثل : ضارية وضوَارِب ، وأمَّا فاعل إذا كان اسماً فإنه يجيء على فواعل كثيراً ، حاجب وحوَابِح وخاتم وخوَاتِم)^(١٨) .

وزادَ عليّ بن حمزة صاحب كتاب التّنبّهات : طوائج ، وعوارمُ في جمع طائج ، وعارم^(١٩) . وزاد ابن القطاع : (حاجب وحوَابِح ، وصاحب وصوَابِح ، وهالك وهوَالِك ، وشارب وشوَارِب ، وفارس وفوَارِس ، وساعد وسوَاعِد ، وناظر ونوَاظِر ، وحوارك وحوَارِك ، وغارب وغوَارِب)^(٢٠) ، وذكر الجواليقي : فارس وفوَارِس ، وهالك وهوَالِك ، وحارس وحوَارِس ، وحاجب وحوَابِح من الحجابة ، وحواج في جمع حاج ، ودواج في جمع داج ، والدّاج الأعوانُ ، وخاطي وخوَاتِي ، وغائب وغوَابِب ، وشاهد وشوَاهِد^(٢١) . واستدرك ابن مالك : دواجن وحوَابِح في جمع داخنة وحائجة^(٢٢) . وذكر أبو حيان قولهم : (فوارس وهوَالِك ونوَاكِس وغوَابِب وشوَاهِد ونوَاشِي في جمع فارس وهالك وناكس وغائب وشاهد وناشي من الغلمان ، وذلك في صفات المذكر العاقل)^(٢٣) . وفي تفسير القرطبي : (أنَّ فاعلاً لا يُجمع على " فواعل " إلا في حروف مختصة لا يقاس عليها ، وهي : فارس وفوَارِس ، وهالك وهوَالِك ، وخالف وحوَالِف)^(٢٤) .



وذكر ابن حجر: شَاهِقٌ وشَوَاهِقٌ ، ودَاجِنٌ ودَوَاجِنٌ ، وكَامِلٌ وكَوَامِلٌ ، وجَانِحٌ وجَوَانِحٌ ، وغَاشٍ وغَوَاشٍ^(٢٥).

واستدرك المحدثون : رَافِدٌ وروافِدٌ ، وبَاسِلٌ وِبوَاسِلٌ^(٢٦) ، وقَارِيٌّ وقَوَارِيٌّ ، وعَاذِلٌ وعَوَاذِلٌ ، وفَارِطٌ وفَوَارِطٌ ، وِنَاكِلٌ وِنَوَاكِلٌ ، وقَابِسٌ وقَوَابِسٌ ، وِنَاكِصٌ وِنَوَاكِصٌ ، وغَاقِلٌ وغَوَاقِلٌ ، ولَآئِمٌ ولَوَائِمٌ ، وكَاهِنٌ وكَوَاهِنٌ ، وِلَاحٌ وِلَوَاحٌ ، وِلحَاهٌ وِلحَاهَةٌ إِذَا لَامَهُ ، وغَامِضٌ وغَوَامِضٌ بِمعنى الفاتر من الحملة من الرجال ، وعَاجِزٌ وعَوَاجِزٌ ، وسَاقِطٌ وسَوَاقِطٌ ، وهو الرَّذِيلُ اللَّئِيمُ^(٢٧) .

ووجدتُ ممَّا لم يذكرهُ : ضَايِحٌ وضَوَايِحٌ ، وهو الذي يرفع صوتَهُ بالقراءة^(٢٨) ، وخَانِفٌ وخَوَانِفٌ ، وهو الذي يشمخُ بأنفه من الكِبَرِ ، ويميلُ رأسَهُ إلى الرَّمَامِ^(٢٩) ، وشَازِبٌ وشَوَازِبٌ ، الضَّامِرُ اليَابِسُ مِنَ النَّاسِ وغيرهم ، وأكثر ما يستعمل في النَّاسِ والخيلِ^(٣٠) ، وضَاجِعٌ وضَوَاجِعٌ ، وهو الأحمق لعجزه ، ولزومه مكانَهُ^(٣١) ، وقَارٍ وقَوَارٍ ، للشَّهْوِدِ ، لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ بعضُهُم أحوالَ بعضٍ ، قال ابن سيده : (والنَّاسُ قَوَارِي اللهُ : أَخَذَ مِنْ أَنَّهُمْ يَقْرُونَ النَّاسَ ، يَتَّبِعُونَهُمْ ، فَيَنْظُرُونَ إِلَى أَعْمَالِهِمْ ، وَهِيَ أَحَدٌ مَا جَاءَ مِنْ " فَاعِلٍ " الَّذِي لِلْمَذْكَرِ الْآدَمِيِّ ، مَكْسَرًا عَلَى " فَوَاعِلٍ " نَحْوُ : فَارِسٍ وَفَوَارِسٍ ، وَنَاكِصٍ وَنَوَاكِصٍ)^(٣٢) ، وعَاهِلٌ وعَوَاهِلٌ ، وهو المَلِكُ الْأَعْظَمُ^(٣٣) ، وطَامِيسٌ وطَوَامِيسٌ ، يُقَالُ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ الْبَعِيدِ^(٣٤) ، وَهَالِسٌ وَهَوَالِسٌ ، لِلنُّقْهَةِ مِنَ الرَّجَالِ^(٣٥) .

وهكذا كثرت الاستدراكات حتى وصلت ستين كلمةً ، وذلك جعلَ بعضَ المحدثين يقول بجواز جمع " فاعِلٍ " على " فَوَاعِلٍ " ، فرأى عباس حسن أن صيغة " فاعِلٍ " تُجمع قياساً على " فَوَاعِلٍ " سواء أكانت صيغة " فاعِلٍ " صفةً للمذکر العاقل (أمَّا سبب الإباحة وعدم التقيد بالشَّرط الذي يقضي بالألَّا تُجمع صيغة " فاعِلٍ " على " فَوَاعِلٍ " إذا كانت وصفاً لمذکر عاقلٍ ، فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائه في الكلام الفصيح الذي يحتج بصحته ، إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثين ، وكل واحد منها



وصف لمذكر عاقل مراجع في نصوص يحتجّ بها ، ومن هذه الجموع سابق وسوابق ، وهالك وهالك ، وسابح وسوابح ، وحاسر وحواسر ، وقارئ وقارئ ، وكاهن وكاهن ، وعاجز وعاجز ، وغائب وغائب ، ورافد وروافد ، وحاجّ وحواجّ^(٣٦) .

ولعلّ الباحث الذي عناه الأستاذ عباس حسن هو الأستاذ علي السباعي ، فقد جمع اثنتين وثلاثين كلمة ، وكلّ واحد منها وصف لمذكر عاقل ، واستند إلى ذلك في جواز الجمع على " فواعل " ^(٣٧) ، وزاد عليه الأستاذ شوقي أمين مجموعة من الألفاظ ، فجعلها اثنتين وأربعين كلمة ، فخلص إلى القول : (وتأسيساً على ما تقدّم ، يسعّ المجمع أن يطمئنّ إلى تقريره إجازة جمع " فاعل " صفة للمذكر العاقل على " فواعل " نحو جمع شادّ على شوادّ ، وذلك لما ورد من شواهده الكثيرة في فصيح الكلام)^(٣٨).

واستند إلى ذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة ، فأجاز جمع " فاعل " إذا كان صفة لمذكر عاقل على " فواعل " جمعاً مطّرداً ، نحو : باسل وبواسل ، وذلك لما ورد من أمثله الكثيرة في فصيح الكلام^(٣٩) .

ومن يتأمل هذه الاستدراكات يتضح له أنّ أكثرها غير متّجه ، لأنّ الذي نصّ عليه سيبويه أنّه (إنّ كان فاعل لغير الأدميين كسر على فواعل ، وإنّ كان لمذكر أيضاً ، لأنّه لا يجوز فيه ما جاز في الأدميين من الواو والتّون)^(٤٠)

وهكذا فإنّه لا يسلم ممّا استدرك إلا ما يقرب من خمسة وعشرين كلمة ، وهي : فوّارس ، وهالك ، ونواكس ، وخواشع ، ونواشئ ، وحواجّ ، ودواجّ ، وغوائب ، وشواهد ، وعواذل ، ونواكص ، ولوائم ، وغوامض ، وعواجز ، وسوابح ، وسواقط ، وضوابح ، ونواجع ، وخوانف ، وشواذب ، وضواجع ، وعواهل ، وطوامس ، وقوار ، وروافض ، لأنّها جميعاً في صفات المذكر العاقل .



أما بقية ما استدرِك فقد جاء أكثره لغير عاقل أو لمؤنث ، فيكون جمعه على "فواعل" قياساً ، ومنه هذا قولهم : خالف وخوالف ، من قوله تعالى " رَضُوا بأن يكونوا مع الخوالف" (٤١) ، قال صاحب التاج : (والخوالف النساء المتخلفات في البيوت جمع خالفة ، قال ابن الأعرابي : الخالفة : القاعدة من النساء في الدار) (٤٢) .

وأما طوائخ وعوارم فهما لغير العاقل ، فقولهم : طَوَّحْتُهُ الطَّوَّاحُ أي قَذَفْتُهُ القَذَائِفُ ، و(نقل شيخنا عن الخفاجي في العناية ، قال يونس : الطَّوَّاحُ جمع مُطِيحَةٍ على خلاف القياس ، من الإطاحة بمعنى الإذهاب والإهلاك) (٤٣) . وقولهم : عوارم : هَضَبٌ ، وقيل : ماء (٤٤) . وكذلك حواجب ، وشوارب ، وسواعد ، ونواظر ، وحواريك ، وغوارب ، وشواهِق ، ودواجن ، وجوانح ، فهي لغير العاقل ، ففي اللسان : (الحاِجِبَانِ العِظْمَانِ اللِّدَانِ فوق العينين بلحمهما وشعرهما صفةً غالبيةً ، والجمع حواجب) (٤٥) ، وأما حاجب من الحجابة ، فلم يجمع هذا الجمع في المعجم ، وإنما جمعها حُجَّاب . وفي التاج : (والشَّوَارِبُ عُرُوقٌ فِي الحَلْقِ تَشْرَبُ المَاءَ ، وهي مجاريه ، وقيل : هي عُرُوقٌ لازمة بالحُفُومِ ، وأسفلها بالرِّئَةِ... وقيل : هي مجاري الماء في العُنُقِ) (٤٦) . ولم يُجمع "ساعِد" صفةً لمذكّر عاقل على "سواعد" ، وإنما الذي جُمع عليه هو السَّاعِدُ بمعنى ملتقى الرِّئَتَيْنِ من لدن المرفق إلى الرِّسْغِ ، والسَّوَاعِدُ مجاري الماء إلى النَّهْرِ أو إلى البحر (٤٧) ، كما لم يأت "نواظر" جمعاً لـ "ناظر" صفةً لمذكّر عاقل ، لأنَّ الناظر في اللغة بمعنى العين أو هو نقطة سوداء صافية في وسط سواد العين ، وبها يرى الناظر ما يرى أو البصر نفسه (٤٨) . والحواريك جمع حارك ، وهو أعلى الكاهل من الفرس ، وقيل : هو منبتُ أدنى العُرفِ إلى الظهر الذي يأخذ به من يركبُه (٤٩) ، وفي اللسان : (وغواربُ الماء أعاليه ، وقيل : أعالي موجه ، شبه بغوارب الإبل ، وقيل : غارب كل شيء أعلاه) (٥٠) . ولم أجد في كتب اللغة جمعاً لشاهق صفةً لمذكّر عاقل على شواهِق ، وإنما (الشَّاهِقُ الجبلُ المُرتَفِعُ ، وجبلٌ شاهِقٌ طويلٌ عالٍ ، وقد شَهَقَ شُهُوقاً ، وكلُّ



ما رُفِعَ من بناء أو غيره ، وطالَ فهو شاهِقٌ ، وقد شَهَقَ ، ومنه يُقَالُ : شَهَقَ يشهَقُ إذا تنفَّسَ تنفُّساً ، ومنه الجَبَلُ الشَّاهِقُ ، وجَبَلٌ شاهِقٌ ممتنع طويلاً ، والجمعُ شَوَاهِقٌ^(٥١) . والجَوَانِحُ الأضلاعُ التي تحت التَّرائِبِ ، وهي ممَّا يلي الصَّدْرَ ، والواحدةُ جانِحَةٌ ، وجُنِحَ البعيرُ إذا انكسرتْ جوانِحُهُ^(٥٢) ، فلم يرد جمعُ " جانِح " صفةً لمذكَّر عاقلٍ على " جوانِح " .

أما " دَوَاجِنُ " فقد ذكر ابن دريد في الجمهرة ما يؤكِّد مجيئها لغير العاقل ، إذ قال : (وبعيرٌ داجِنٌ إذا أَلِفَ المكانَ ، وأقامَ به ، وكذلك شاةٌ داجِنٌ ملزومةٌ في البيت لا ترعى ، والجمعُ دَوَاجِنٌ)^(٥٣) .

وكذا " حَوَارِسُ " ، فالواردُ في اللغة جمعُ " حارس " على " حُرَّاس " إذا كان للعاقل ، أما في غير العاقل فيجمع على " حوَارِس " ، ففي شرح نهج البلاغة : (الاستغفارُ حَوَارِسُ الذنوبِ)^(٥٤) ، ومثلها " كوامِل " ، فقد ورد في التاج : (يُجمعُ الكاملُ على الكُمَّلِ ، كسُكَّرَ ، وعلى كَمَلَةٍ ، ككَتَبَتِ)^(٥٥) . إذ لم يرد جمعُ " كامل " صفةً لمذكَّر عاقلٍ على " كوامِل " . وثمَّةُ " خواطِئُ " ، إذ ورد في المثل (مع الخواطِئِ سهمٌ صائبٌ)^(٥٦) ، يُضربُ لمن يُكثرُ الخطأَ ، ويصيبُ أحياناً ، (والخَواطِئُ هي التي تُخطِئُ القِرطاسَ)^(٥٧) . فلا شكَّ أنَّها لغير العاقل ، كما أنَّ مفردُها مؤنثٌ .

أما " دَوَاجِنُ وَحَوَائِجُ " اللذان حكم عليهما ابن مالك بالشَّدوذ^(٥٨) ، فلم يكونا جمعاً لوزن " فاعِل " صفةً لمذكَّر عاقلٍ ، وإنَّما كان شذوذهما لأنَّ : (دُخَاناً قِياسُهُ في القَلَّةِ : أدخِنَةُ ، وفي الكثرةِ : دِخْنانٌ ، كغُرَابٍ وَغِرْبانٍ ، وحاجةٌ وزنها فَعْلَةٌ ، وقياسها في القلة أن تصحَّح بالألف والتاء ، وفي الكثرة أن يحذف منها التاء ، فيقالُ : حجاجٌ)^(٥٩) .

ويتَّضحُ ممَّا سبق عرضُهُ في نقد الاستدراكات السابقة أنَّ أكثرها غير متَّجهٍ ، وبقيت كلمات كثيرة ، وإن لم يسلم بعضها من التأويل ، فقد قالوا في " فوارِس " : إنَّما جُمعَ لأتفه شيء لا يكون في المؤنث ، فلم





يخف فيه اللبس^(٦٠) ، وقالوا : إن هذه الألفاظ تجيء بتأويل أنّ المراد " طائفة فوارس " ، و " طائفة هوالك " ^(٦١) ، وفي ذلك يقول ابن الحاجب: (فأما فوارس فالذي حسنّ منه انتفاء الشَّرِكَةِ بيْنَهُ وبين المؤنث ، لأنّهم لا يقولون : امرأةً فارسةً ، وأما هوالك فجاء في مثل : هالك في الهوالك ، والأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس ، وأما نواكس فللضرورة ، فلا اعتداد به)^(٦٢) .

والذي أراه جواز جمع " فاعل " إذا كان صفة لمذكر عاقل على " فواعل " لكثرة ما ورد منه مجموعاً على هذه الصيغة ، يعضد ذلك ما قاله الأستاذ عباس أبو السعود : (وقد مثل النحويون للمسموع بفوارس ، وسوابق ، ودواجن بمعنى مقيمين ، وهوالك ، ونواكس بمعنى مُطأطي رؤوسهم ، وخوالف بمعنى قاعدين متخلفين ، ونواكص عن الأمر بمعنى محجمين عنه ، وزاد البغدادي في خزنة الأدب ...جُموعاً هي غائب وغوايب عن عتبة بن الحارث ، وشاهد وشواهد عن جزء بن سعد ، وفي شرح أدب الكاتب للجواليقي : حارس وحوارس ، وحاجب وحواجب من الحجابة عن ابن الأعرابي ...وحكى المفضل : رافد وروافد بمعنى باذل العطاء ، ولكنهم لم يذكروا " بواسل " لعدم وقوعهم عليه ، والواقع أنّ هذا الجمع سُمع عن العرب ، وروى في شعر عربي قديم ... ممّا تقدّم استنبان لنا صحة هذا الجمع ، وأنّه لا حرج على من يستعمله^(٦٣) .

وما قاله المبرد في هذا الباب يؤيد مذهبنا في جواز جمع " فاعل " على " فواعل " ، إذا كان وصفاً لمكرّ عاقل ، إذ قال : (فلما كان جمعُ فاعلة " فواعل " اجتنبوا مثل ذلك في المذكر ، وعدلوا به عن هذا الباب ، لكثرة أبنية المذكر في الجمع ، ولو احتاج إليه شاعرٌ لردّه إلى الأصل فجمعهُ على " فواعل " ، ألا تراهم قالوا في جمع فارس : فوارس ، إذ كان مثل هذا مطّرحاً من المؤنث ، وكذلك هالك في الهوالك لما أردت الجنس كلّهُ)^(٦٤) ، فلما أبيض للشاعر هذا الجمع كان مجيئه ليس بعيداً عن ضوابط اللغة . وأجاز الأصمعيّ هذا الجمع إذا كان صفة لمذكر عاقل ، فلا بأس (أنّ تُجمع هذه الصّفة جمع الاسم بالحمل عليه)^(٦٥) . وفي قول أصحاب اللغة: (والناس قواري الله في أرضه ، أي شهداء الله ، أخذ من





أنهم يَقْرُونَ الناس ، يَنْتَبِعُونَهُمْ ، فيَنْظُرُونَ إلى أَعْمَالِهِمْ ، وهي أحد ما جاء من "فاعِل" الذي للمذكر الأدمي مكسراً على " فواعِل" نحو: فَارِسٍ وفوَارِسٍ وناكِسٍ ونواكِسٍ^(٦٦) ، إباحةً ضمنيةً لهذا النوع من الجمع .

ولعل أقوى دليل يؤيد صحة ما ذهبنا إليه من قياسية جمع " فاعِل " على " فواعِل " ما قاله صاحب التاج في " قَوَارِيءَ ": (إذا كَانَ جمع قَارِيءٍ فلا مخالفةً للسَّماع ولا للقياس ، فإنَّ فاعِلاً يُجمع على فَوَاعِلِ)^(٦٧) ، فليس (للتَّحوييِّ) أن يلزمَ مثلَ هذا الحكم إلا بعد التَّبَحُّرِ والسَّماعِ الواسعِ ، وليس للتَّقْلِيدِ وجه إذا كانت الرواية شائعةً والقياسُ مطرداً)^(٦٨)





الهوامش والتعليقات

- (١) ينظر الكتاب ٣/٦٣٣ ، والمقتضب ١/ ٢٥٨ ، وشرح المفصل ٥/٥٢-٥٣ ، والمساعد ٣/٤٥٠-٤٥١ .
- (٢) المساعد ٣/٤٥٠-٤٥١ .
- (٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/٤٨٠٧ .
- (٤) شرح الشافية للرضي ٢/١١٦ .
- (٥) الكتاب ٣/٦٤٠-٦٤١ .
- (٦) شرح المفصل ٥/٤٥ .
- (٧) شرح الشافية ٢/١٥٢ .
- (٨) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٥ .
- (٩) ينظر : المقتضب ١/٢٥٨-٢٥٩ .
- (١٠) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٤٥١ .
- (١١) الكتاب ٣/٤٠٣-٤٠٤ .
- (١٢) شرح كتاب سيبويه ٤/١٥١-١٥٢ .
- (١٣) الكتاب ٣/٣٩٩ .
- (١٤) قل ولا تقل ١١٣ .
- (١٥) نفسه ١١٣ .
- (١٦) نفسه ١١٢ .
- (١٧) القياس في الجموع ، بحث منشور في مجلة التراث العربي العدد ١٥ و ١٦ لسنة ١٩٨٤م ، ص ١١٠ .
- (١٨) ليس في كلام العرب ١٨٤-١٨٥ .
- (١٩) التنبهات ١٣٢ .
- (٢٠) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٧٣-٢٧٤ .
- (٢١) ينظر : شرح أدب الكاتب ٢٦-٢٧ .
- (٢٢) ينظر : التسهيل ٢٧٦ .
- (٢٣) الارتشاف ١/٤٥١ .
- (٢٤) تفسير القرطبي ١٢/٤٢ .





- (٢٥) ينظر : فتح الباري ٨/٢٣٦.
- (٢٦) ينظر : أزهير الفصحى ١٧-١٨.
- (٢٧) ينظر : الفيصل في ألوان الجموع ٧٦-٧٧ ، والسماع والقياس لأحمد تيمور ٢٢.
- (٢٨) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٧١.
- (٢٩) ينظر : اللسان والتاج (خنف).
- (٣٠) ينظر : التاج (شرب).
- (٣١) ينظر : اللسان (ضجع).
- (٣٢) المحكم ٦/٣٣٨.
- (٣٣) ينظر : اللسان: (عهل).
- (٣٤) ينظر : التاج : (طمس).
- (٣٥) ينظر : اللسان: (هلس).
- (٣٦) النحو الوافي ٤/٦٥٥ (الحاشية).
- (٣٧) ينظر : في أصول اللغة ٢/٤٣-٤٦.
- (٣٨) نفسه ٢/٤٧-٤٩.
- (٣٩) ينظر : القرارات النحوية والتصريفية ٥٥٥.
- (٤٠) الكتاب ٣/٦٣٣.
- (٤١) التوبة ٨٧.
- (٤٢) التاج (خلف).
- (٤٣) التاج (طوح).
- (٤٤) ينظر : التاج (عرم).
- (٤٥) اللسان: (حجب).
- (٤٦) التاج (شرب).
- (٤٧) ينظر اللسان (سعد).
- (٤٨) ينظر : التاج (نظر).
- (٤٩) التاج (حرك).
- (٥٠) اللسان (غرب).



- (٥١) نفسه (شهق).
- (٥٢) ينظر : الصحاح (جنج)
- (٥٣) الجمهرة ١/٥٠٥.
- (٥٤) شرح نهج البلاغة ٩/٣٣٤.
- (٥٥) التاج (كمل).
- (٥٦) مجمع الأمثال ٢/٢٨٠.
- (٥٧) التاج (خطأ).
- (٥٨) ينظر : التسهيل ٢٧٦.
- (٥٩) تمهيد القواعد ٩/٤٨٠٨.
- (٦٠) ينظر : شرح المفصل ٥/٥٦.
- (٦١) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٤٥١.
- (٦٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢١.
- (٦٣) أزاهير الفصحى ١٧-١٨.
- (٦٤) المقتضب ١/٢٥٨-٢٥٩.
- (٦٥) الارتشاف ١/٤٥١.
- (٦٦) اللسان والتاج (قرا).
- (٦٧) التاج (قرأ).
- (٦٨) معجم الأدياء ٥/١٩٣٤.

المصادر والمراجع

-ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيّان الأندلسيّ ، تحقيق د.رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م.

أزاهير الفصحى في دقائق اللغة ، عباس أبو السعود ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٨م.

-الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين ، دمشق ، ٢٠٠٥م.





- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق مجموعة كبيرة من العلماء ، طبعة الكويت .
- تفسير القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ) ، تحقيق سالم مصطفى البديري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠١٠م .
- جمهرة اللغة ، ابن دريد ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٥م .
- السَّماع والقياس ، أحمد تيمور باشا ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١م .
- شرح أدب الكاتب لأبي منصور الجواليقي ، قدّم له الأستاذ مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- شرح الشافية للرضي الأسترابادي ، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٥م .
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق د.منعم أحمد هريدي ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٩٨٢م .
- شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) : إسماعيل بن حماد الجوهري (ت في حدود ٤٠٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، ط ٢ .
- في أصول اللغة ، صادر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة ، الجزء الثاني ، أخرجه : محمد شوقي أمين ، ومصطفى حجازي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٥م .
- الفیصل فی ألوان الجموع ، عباس أبو السعود ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١م .



- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسةً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٩٩٥م ، خالد بن سعود العصيمي ، دار التدمرية ، الرياض ، ط٢ ، ٢٠٠٩م.
- قل ولا تقل ، د.مصطفى جواد ، بغداد ، ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل ، للزمخشريّ ، تحقيق محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٦م.
- لسان العرب ، ابن منظور (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٦م.
- لغة الجرائد ، إبراهيم اليازجي ، مطبعة مطر ، مصر .
- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت.
- معجم الأدياء ، ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٣م.
- المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ) ، تحقيق صفوان عدنان ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢٥هـ.
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٤م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير (مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ت٦٠٦هـ) ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، وظاهر أحمد الزاوي المكتبة الإسلامية ، دمشق ، ١٩٦٣م.